

Distr.: General  
8 August 2013  
Arabic  
Original: English



الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بوضع  
مقترحات للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح  
النووي المتعددة الأطراف، من أجل إيجاد عالم خال  
من الأسلحة النووية والحفاظ عليه

جنيف ٢٠١٣

البند ٥ من جدول الأعمال

وضع مقترحات للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي  
المتعددة الأطراف، من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة  
النووية والحفاظ عليه

موجز<sup>(١)</sup>

مناقشات أجراها مدير<sup>(٢)</sup> حلقة النقاش الثانية المعنونة "نحو عالم خال من  
الأسلحة النووية"

مقدم من الرئيس

١- أجرى فريق النقاش مناقشة مفيدة بشأن طبيعة المناطق الخالية من الأسلحة النووية،  
والدور الإيجابي الذي أدته هذه المناطق ولا تزال تؤديه، وبعض ما يعترضها من تحديات.  
وتطلعاً إلى المستقبل، جرى أيضاً التركيز على إمكانات هذه المناطق (وفي حالات أخرى،  
وضع دول معينة بوصفها خالية من الأسلحة النووية) في شحذ المزيد من الجهود الرامية إلى  
إزالة الأسلحة النووية.

٢- وأقدمت واحدة من أعضاء فريق المناقشة، وهي السيدة غاوكهار موتشادسكوف،  
مساعدة كبير باحثين في مركز جيمس مارتن لدراسات عدم الانتشار، على تلخيص الوضع

(١) هذه الأفكار مقدمة بصفة شخصية وليس لها طابع رسمي.

(٢) السيد بول ويلسون، نائب الممثل الدائم لأستراليا لدى مؤتمر نزع السلاح.

جيداً حيث قالت إن تلك المناطق تعبر عن "قصة مثيرة للارتياح" ولكنها تطرح بعض المحاذير والتحديات. وتتمثل أوضح عناصر هذا "الإحساس بالارتياح" في أثرها العملي في الحد من الأماكن التي يمكن فيها نشر الأسلحة النووية وتطويرها، فضلاً عن وضع قيود على المظلات النووية داخل المناطق المعنية. وقد وسّعت التزامات متنوعة لمعاهدات إنشاء هذه المناطق نطاق معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (كحظر إلقاء النفايات المشعة) أو عاجلت أوجه الغموض المتصورة في الالتزامات القائمة (كمسألة نشر الأسلحة بموجب المادة الأولى من معاهدة عدم الانتشار).

٣- ومن بين ما أعرب عنه من محاذير وطُرح من أسئلة خلال المناقشات ما إذا كانت المناطق، في الأجل القريب، ستبلغ حدودها المادية. وظلت المقترحات (بدرجات كثيرة التفاوت من النشاط الراهن) المتعلقة بالمناطق في الشرق الأوسط، والقطب الشمالي، وشرق شرق آسيا، وجنوب آسيا مجرد مقترحات. وأعرب البعض عن قلقه من الصعوبة المستشعرة في استخلاص ضمانات أمنية سلبية من الدول الحائزة للأسلحة النووية الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار عن طريق هذه المناطق. كما شكك اثنان من المشتركين في الدور التاريخي للمناطق كتدابير لترع السلاح بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة، في مقابل تدابير عدم الانتشار.

٤- ومع ذلك، وفيما يتعلق بالموضوعين الأولين، عكس عدد من المداخلات وجهة النظر الشائعة التي تفيد بأن السجل الإيجابي التاريخي والمعاصر للمناطق يدل على أن زيادة عدد المناطق قد يسهم إسهاماً كبيراً في المضي قدماً بالجهود المبذولة على الصعيدين الإقليمي أو العالمي من أجل عالم خال من الأسلحة النووية، وأن العلاقة بين المناطق والدول الحائزة للأسلحة النووية الأعضاء في المعاهدة لا تزال عنصراً مهماً في تطوير المناطق القائمة.

٥- وفيما يتعلق بهذه النقطة الأخيرة، فالتأملات التاريخية التي عرضتها عضوتا فريق المناقشة - السيدة جيوكوندا أوبيدا، السفيرة، الأمينة العامة لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والكاريبي، والسيدة موتشادسكوبا - فضلاً عن تلك التي عرضها المشاركون الآخرون بشأن السياقات السياسية التي أُعدت في ظلها معاهدات إنشاء المناطق، أبرزت تصوراً مختلفاً. فبالإضافة إلى تدعيم الالتزامات الناشئة عن معاهدة عدم الانتشار والانتقال بصورة مختلفة إلى ما يتجاوز نطاق هذه المعاهدة في إطار حسن الجوار، كان الدافع وراء إنشاء بعض المناطق بالتحديد هو دواعي قلق الأماكن المعنية بشأن نزع السلاح. وعلاوة على ذلك، ففي جميع المناطق القائمة، سبق أن بُحثت بنشاط برامج تتعلق بالأسلحة النووية، بل وبدأ تنفيذها في بعض الحالات.

٦- ولم تكن النقطة التي استخلصها مدير حلقة النقاش من هذا الجزء من المناقشة دلالية. فإذا كانت المناطق تقتصر على مفاهيم منع الانتشار وحدها في سياق تاريخي أو معاصر، فهناك احتمال أن تتعرض إمكاناتها، كدوافع لترع السلاح في المستقبل، للإعاقة. ومن الواضح من مداخلات السيدة أوبيدا أن مفهوماً حافزاً لمجتمع إقليمي قد تبلور. بمرور الوقت،

وهو يركز على هدف جماعي لترع السلاح، طموح على كلا المستويين الإقليمي والدولي، ومنشئ عن عمد لما يشكل جزءاً من بناء أمني عالمي مترابط.

٧- وأبرز مفهوم الترابط هذا، وإقامة الجسور طوال المناقشات. واعترف عدد من المشتركين بأن الاختلافات في الالتزامات والترتيبات المؤسسية بين المناطق خلقت المشاكل التي تعترض اتساق الجهود. ولكن لا يوجد إحساس بأن هذا الأمر يتعذر تجاوزه. فقد ذكّر البعض باجتماعات المناطق ومنغوليا التي تزامنت مع مؤتمرات استعراض معاهدة عدم الانتشار، وتساءلوا عما إذا كان يمكن بذل المزيد من خلال هذه الاجتماعات. وتساءل البعض أيضاً عما إذا كان ينبغي للدول الموجودة داخل مناطق معينة أن تتعاون تعاوناً أوثق في أثناء اجتماعات المعاهدة نفسها. ومن الأفكار الأخرى التي طُرحت لتحسين التعاون والتآزر بين الأماكن المعنية بإنشاء مؤسسات مماثلة داخل المناطق وجعل بلدان مثل منغوليا وتلك التي لديها قوانين دستورية مناسبة (كالنمسا) تلتزم بنشاط أكبر بذل جهودها الخاصة لبناء الجسور.

٨- وفي الختام، اقترح مدير حلقة النقاش أنه قد يكون من المفيد أن ينظر الفريق العامل المفتوح العضوية في قيمة ووسائل مواصلة تحسين واستغلال التعاون الفني والتآزر بين المناطق القائمة. فالأثر العملي الإيجابي للمناطق يتحقق على المستوى الإقليمي؛ ولا يزال بالإمكان إعمال إمكاناتها في تحقيق أثرها السياسي العملي على الصعيد العالمي، وقد يعود إصدار توصيات تشير إلى هذا الاتجاه بالنفع.